

لأقتصادهار للجميع  
تعزيز الوظائف والنمو الشامل  
في العالم العربي  
٢٩-٣ يناير .١٤٢٩  
مراكش - المغرب



مداخلة محافظ بنك الكويت المركزي  
د. محمد يوسف الهاشل  
في الندوة الختامية

بنك الكويت المركزي  
CENTRAL BANK OF KUWAIT



مسؤولية مشتركة  
نحو تطور شمولي



**من أجل ضمان وجود قطاع خاص يتسم بالحيوية،  
هناك مجموعة من المؤسسات الرئيسية التي  
ينبغي ترسيختها لتشكل البنية التحتية لتحفيز النمو  
الذي يقوده القطاع الخاص**

- **مؤسسات تشريعية** تصبح رؤيا عامة لدور القطاع العام والقطاع الخاص وتصدر التشريعات اللازمة لها.
- **مؤسسات قانونية** تضمن حماية حقوق الملكية ونفاذ العقود وتسوية المنازعات.
- **مؤسسات أكاديمية** تزود قوة العمل بالمهارات اللازمة المطلوبة في الصناعة ولإنتاج الأبحاث المتطرفة.
- **مؤسسات تنظيمية** توفر بيئة مواتية لازدهار القطاع الخاص من خلال ضمان وجود بنية تحتية عالية الجودة تضمن تسهيل الأعمال.



**واصل بنك الكويت المركزي من خلال سياساته وبرامجه النقدية والرقابية على القطاع المصرفي والمالي - أداء دوره في تطوير القطاع الخاص من خلال:**

- المحافظة على مستوى التضخم في حدود متدنية ومستقرة، وبالتالي مساعدة الشركات والأسر.
- توظيف سياسة أسعار الفائدة لتحفيز الإقراض للقطاع الخاص من خلال الإبقاء على تكلفة الاقتراض عند مستويات مناسبة.
- ضمان استقرار سعر الصرف لتعزيز جاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية.
- السماح بأوزان مخاطر تفضيلية لتدفیز البنوك لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تكريس الإستقرار المالي وبالتالي تمكين القطاع المصرفي من أداء دوره في الوساطة المالية بكفاءة عالية.

